

القدر لا حاجة الى ذكر العقود كلها انما مطروحة خاصة في العنوان وان قول بان
المباداه فيهم ولو سبوا فالعقود الصارفة عن هذا المتبادر في اقتضا
وجسد لا وجه بتسميتها استعارة هنية على التثنية انتهى فكل المراد ههنا جلب
الوجه الوجهي بل يمكن ان يقال وجه تسميتها الاستعارة لا التشبيه الاستعارة
في ادعاء دخول لثنية في جنس التثنية والاستعارة للدلالة على ذلك التثنية اشياء
لازم الحثية بل التثنية وما حقه تلك الدلالة التثنية انما هو ادعاء التثنية قوله ان الظن
ان الادعاء المذكور منتف في هذا المذهب وانما على مذهب السكالي كما لا يخفى وايضا
الكلام انما هو في تشبيه التثنية بالمراد استعارة لا في تشبيه المذکور واستعارة
حتى يوجه بان استعارة للدلالة على ذلك التثنية وانما يصلح هذا ان يكون وجه الاستعارة
لتشبيه التثنية بالاستعارة ولا كلام لنا فيه ههنا **قوله** كما يرزى التثنية
الى الاستعارة التثنية بل التثنية كما هو مذهب السلف واستعارة التثنية للتثنية به
بان ادعاء عليه كما مذهب السكالي وغيره ان سره الى الاستعارة ثم فان مؤننه لازم
التثنية به يذبح مجرد اعتبار التثنية ولا حاجة الى اعتبار الاستعارة ولا سلم فرزه
الى الاستعارة ليس كمره الى التثنية فان افتقار ضروري بخلاف الاول وانظر الى كفاية
انما نقمير لبيع المؤنة الفاضل من كماله التثنية بل لا يخفى ان تلك المؤنة قد يه تدفع
بجهد اعتبار التثنية ولما اعتبار الاستعارة فامرنا ان لا حاجة اليه فان الضرورية ان
انما نقدر الخطورات هذا يصلح ان يكون وجهها للعدل عمادها بله العموم وانما
البلغية في الاستعارة فانها يعارضها في المؤنة في التثنية بل هي وجه وتلاها ايضا
وجه اخر فكل وجه هو حوليتها **قوله** والاستعارة ابلغ من المبالغة فانه
قد جاء منها اسم التثنية وان شاذ اى الاستعارة اكثر من تبالغة سباله من التثنية
وليس هو من المبالغة كما قيل انه لا يوصف بها المفرد وتوجبه بان المراد الكلام الذي
فيه الاستعارة ابلغ من الكلام فيه التثنية تكافى علم ان وجه البلغية في الكلام الذي
فيه الاستعارة ليس لاكون اكثر حسبا انه وكذا بالغة لا توجب بلاغة مطلقا بل في

مقام

بل في مقام يستعملها لغة وتثنيه اكثر بلاغته من الاستعارة لوجهه في مقام لا يوسع
كثرة المبالغة **قوله** وهو ان الاستعارة بالكتابة من فروع التثنية المقلوب اى التثنية
عليه لانه ان الاستعارة المصروفة تشبه على التثنية الغير المقلوب يعني ان الاستعارة
بالكتابة هي التثنية به المستعمل في التثنية بالثنية المقلوب فلهذا انما ينعقد الاستعارة
والتثنية المقلوب هو الذي جعل فيه الناقص في وجه التثنية فيها بل قصد الى ادعاء انه
لا تذكيره والفرق بين التثنية وبين المصروفة هو ان التثنية بالكتابة المذكورة عند الافتقار
بها هذا ولنا تحقيق خامس من غير اعتبار التثنية المقلوب وهو ان تكون الاستعارة بالكتابة
انما التثنية المذكور المستعمل في التثنية به الحقيقي المقترن بالكتابة المذكورة فيكون المراد بالتثنية
في الكلام المذكور وهو البيع الحقيقي ويجعل الكلام بمثابة عن حقيق الموت كما ذكره التثنية
وهذا اقل مؤنة مما ذكره المتأخر غير انه لا ينفيد الاستعارة حينئذ كما في المذهب
التثنية السكالي وقد اسلفنا الى قولنا في الاستعارة بالكتابة نقله عن التثنية في
فالاختلافات مستترة كقولنا في عهد ابن ذهب وبه التثنية اى ظهر كان غير تهي سلب
في جبهة الفرس فوق الدهر وقد قال غيره النسخ لا حريجة وكلمة واخرة التثنية بيانية
كذا في المطول كذلك استعارة التثنية الذي هو التثنية به في التثنية المقلوب للتثنية به
الذي هو التثنية فيه يجعل الكلام في كتابة عن مؤنة بغية حالية وهي بضرة المرض
وعد وجود البيع الحقيقي فقد وقع ههنا لا تطلق الحق حيث قال بوجود التثنية به عدم
تحقق المعنى الحقيقي وقد اكد في سابق **قوله** **م** والاشكال في جعل التثنية استعارة
فان التثنية لفظا التثنية به في التثنية المقلوب استعمل في التثنية الذي هو البيع الحقيقي
فيكون الاستعارة اصطلاحية فلا يراد عليه الاشكال الذي ورد على السكالي وفيه
ان الاستعارة الاصطلاحية افاضها لفظ التثنية به المستعمل في التثنية الغير المقلوب
كما لا يخفى وههنا ليس كذلك ووجه تسميتها اى فاجهاج استعارة بالمعنى
الاصطلاحية مقترنة بالكتابة اصطلاحية في صورة الاستعارة بالكتابة بصورة
حاله وان ذلك الذي عن غير غيره في الاستعارة بالكتابة ما اشار اليه الحق في اول